

Distr.
GENERAL

S/1994/680
7 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن**تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة****في قبرص**

(عن الفترة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤)

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>القرارات</u> | | |
|---------------|-----------------|--|--|
| | | | مقدمة |
| ٢ | ١ | | |
| ٢ | ٦ - ٢ | | أولاً - ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وتكوينها |
| ٤ | ٩ - ٧ | | ثانياً - العلاقات مع الطرفين |
| ٥ | ٤٥ - ١٠ | | ثالثاً - مهام القوة |
| ٥ | ٣٢ - ١٠ | | ألف - الحفاظ على وقف إطلاق النار والوضع الراهن |
| ١٠ | ٤٥ - ٣٢ | | باء - إعادة الأحوال إلى مجراها الطبيعي والمهام الإنسانية |
| ١٢ | ٥٠ - ٤٦ | | رابعاً - اللجنة المعنية بالمنفوقدين |
| ١٤ | ٥٢ - ٥١ | | خامساً - الجوانب المالية |
| ١٥ | ٥٣ | | سادساً - المساعي الحميدة للأمين العام |
| ١٥ | ٥٨ - ٥٤ | | سابعاً - ملاحظات |
| | | | مرفق: قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص: موجز تقديرات التكلفة لستة أشهر ونصف |
| ١٧ | | | |
| ١٨ | | | خربيطة - وزع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، أيار/مايو ١٩٩٤ |

مقدمة

١ - يشمل هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات الحادثة من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، ويستكمل سجل أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة المساعي الحميّدة التي أوفدتها الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، وبقرارات مجلس الأمن اللاحقة المتعلقة بقبرص. وطلب مجلس الأمن، في قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى السلطات العسكرية على الجانبين أن تكفل عدم وقوع أي حوادث على امتداد المنطقة العازلة وأن تمد يد التعاون التام إلى القوة. كما حث زعماء الطائفتين على تشجيع التسامح والمصالحة بين الطائفتين.

أولاً - ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وتكوينها

٢ - حدد مجلس الأمن أصلاً، في قراره ١٨٦ (١٩٦٤) ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بالعبارات التالية:

”أن تبذل قصارى جهدها، لما فيه مصلحة حفظ السلام والأمن الدوليين، بغية الحيلولة دون تجدد القتال وأن تساهم، حسب الاقتضاء، في صيانة وإحلال القانون والنظام وفي العودة إلى الظروف الطبيعية.”.

وهذه الولاية، التي تم تصورها في سياق المواجهة بين الطائفتين القبرصية اليونانية، والقبرصية التركية في عام ١٩٦٤، أعاد تأكيدها مجلس الأمن عدة مرات كان آخرها في قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقد اتخذ المجلس، بقصد الأحداث التي وقعت منذ ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، عدداً من القرارات، طلب في بعضها من القوة أن تضطلع ببعض مهام إضافية أو معدلة تتصل، على نحو خاص، بالمحافظة على وقف إطلاق النار^(١).

٣ - وفيما يلي وظائف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملاً بولايته:

(أ) الحفاظ على الوضع العسكري الراهن ومنع تجدد القتال;

(ب) القيام بأنشطة إنسانية واقتصادية لتشجيع عودة الأحوال الطبيعية.

٤ - ويبين الجدول التالي تكوين القوة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤:

الأفراد العسكريون

| | | مقر القوة | الأرجنتين |
|-----|---|---|-------------------|
| ٣٦٤ | ٥ | كتيبة مشاة، أفرقة عمل تابعة للأمم المتحدة | |
| ٣٧٥ | ٦ | عنصر الشرطة العسكرية | |
| | ٧ | مقر القوة | النمسا |
| ٣٧٧ | ٨ | كتيبة المشاة النمساوية | |
| | ٩ | مراقبون عسكريون | |
| ٣٥١ | ٤ | عنصر الشرطة العسكرية | كندا |
| | ٥ | مقر القوة | |
| ٩ | ٤ | عنصر الشرطة المدنية | |
| ١ | ١ | مقر القوة | الدانمرك |
| ١ | ١ | مقر القوة | فنلندا |
| ٤ | ٤ | مراقبون عسكريون | هنغاريا |
| | ٧ | مقر القوة | أيرلندا |
| ١٧ | | وحدة قيادة المعسكر | |
| | ٤ | مراقبون عسكريون | |
| ٣٠ | ٢ | عنصر الشرطة العسكرية | المملكة المتحدة |
| | ٩ | مقر القوة | لبريطانيا العظمى |
| ١٩ | | وحدة الطيران العسكري | وأيرلندا الشمالية |
| | ٥ | مفرزة الامدادات | |
| ٣٧٦ | | كتيبة المشاة | |

٤١٣ ٤

عنصر الشرطة العسكرية

١١٨٤

مجموع الأفراد العسكريين

أفراد الشرطة المدنية

٢٠

استراليا

١٤

ايرلندا

٣٤

مجموع أفراد الشرطة المدنية

١٢١٨

مجموع أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص

وهذه القوة البالغ عددها ١٢١٨ فردا تقل بما يبلغ ١٠٥ أفراد عن الـ ٢٢٣ فردا التي وضعت لهم ميزانية في تقريري المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ والمقدم الى الجمعية العامة^(٣). ويرجع جزء من هذا النقص الى وحدة سيارات مدربة لم تتشكل بعد. وكما سبق توقعه في تقريري المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٣), انضم الى القوة ٤ أفراد كنديين من الشرطة العسكرية في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٤ انضمت الى القوة وحدة المعسكر لتوفير خدمات الدعم الإداري والسوقي الى قيادة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص والوحدات الموجودة في المنطقة المحمية بالأمم المتحدة عقب رحيل فرقة الدعم الآتية من المملكة المتحدة.

٥ - ويوضح توزيع القوة على الخريطة المرفقة بالتقرير الحالي.

٦ - واستمر السيد جو كلارك بصفته ممثلي الخاص لقبرص والسيد غوستاف فايسيل بصفته نائباً لممثلي الخاص مقيناً في قبرص. وبقيت القوة تحت قيادة اللواء مايكيل ف. ماينهاني (ايرلندا).

ثانياً - العلاقات مع الطرفين

٧ - احتفظت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص باتصال وتعاون وثيقين على جميع الصعد مع الجانبيين من أجل الاضطلاع بمهامها على نحو فعال. وكانت القوة تتمتع بحرية الحركة في الجزء الجنوبي من الجزيرة، باستثناء المنشآت العسكرية المحظورة الوصول اليها. وفيما يتعلق بالحركة في شمال الجزيرة، استمر تطبيق المبادئ التوجيهية الموضوعة في عام ١٩٨٢^(٤) والتي تم تحسينها فيما بعد عند التطبيق، على الرغم من مواجهة القوة لصعوبات متكررة. ولم توفق حتى الآن الجهود الرامية الى زيادة حرية حركة القوة في الجزء الشمالي من الجزيرة على الرغم من إعطاء تأكيدات سابقة للقوة بورود الموافقة في المستقبل القريب. وزيادة على ذلك تدخلت الشرطة القبرصية التركية مع دوريات القوة العاملة في شبه جزيرة كارباس الى حد تقييد حركتها.

٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض استمر اعتراض دوريات القوة كلما اقتربت من المنطقة العازلة أو دخلتها أو عندما تعمل في بعض جهات المنطقة العازلة التي لم تكن تنطليها الدوريات بصورة متكررة. وخلال الأشهر الستة الماضية استمر أيضاً وقوع عدد من الحوادث على كلا الجانبيين كان يرفع فيها زناد السلاح ويصوب إلى أفراد القوة الذين يقومون بدوريات في المنطقة العازلة. وواصلت القوة تقديم احتجاجات قوية إلى السلطات على كلا الجانبيين، مؤكدة مخاطر هذه الأفعال ومشددة من جديد على حق القوة في الوصول بصورة كاملة إلى جميع أنحاء المنطقة العازلة وحرية الحركة فيها.

٩ - وواصلت القوة العمل مع الوكالات الإنسانية في كلا الجانبيين لضمان الامتثال للاتفاقات والترتيبات الرامية لرعاية أفراد مختلف المجتمعات المحلية. وبينما ثبتت جدواً التعاون مع السلطات المدنية المعنية بالأمر التابعة لكلا الجانبيين، فقد عرقل الجانب التبرصي التركي هذا العمل بمنع أفراد معينين من الوصول إلى الجزء الشمالي والخروج منه.

ثالثاً - مهام القوة

ألف - الحفاظ على وقف اطلاق النار والوضع الراهن

١٠ - تمتد خطوط وقف اطلاق النار قرابة ١٨٠ كيلومتراً من جيب كوكينا وكاتو بيرغوس على الساحل الشمالي الغربي إلى الساحل الشرقي جنوب فاماگوستا في منطقة ديريبيا. وتعرف المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط بوصفها المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة. ويتراوح عرضها بين ٢٠ و ٧ كيلومترات، وتبعد مساحتها نحو ٣ في المائة من الجزيرة، بما في ذلك بعض من أعظم الأراضي الزراعية قيمة.

١١ - وتبقى القوة المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة تحت المراقبة الدائمة من ٢٠ نقطة مراقبة، ومراقبة نهارية من ٤ نقاط ومراقبة يومية على فترات من ١٩ نقطة. كما تتولى القوة المراقبة بصورة أقل توافراً من ١٠٨ من نقاط المراقبة الأخرى وتقوم بدوريات بالمركبات وعلى الأقدام وجواً وتواصل مراقبة الامتداد البحري لخطوط وقف اطلاق النار. وتستخدم المناظير العالية القدرة وأجهزة الرؤية الليلية لمراقبة خطوط وقف اطلاق النار بصورة مستمرة.

١٢ - ويمتد مسلك دوريات القوة بطول المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة، وهو ضروري لتمكن القوة من رصد خطوط وقف اطلاق النار، ومراقبة أنشطة المدنيين في المنطقة العازلة، وإعادة تزويد مراكز المراقبة، والاستجابة فوراً للحوادث. ويتولى المهندسون الملكيون البريطانيون والمقاتلون المدنيون المحليون صيانة هذا المسلك.

١٣ - وفي أيار/مايو ١٩٩٢، قمت بالإبلاغ بأن القوة قد وافقت في مرحلة سابقة على السماح للحرس الوطني بازالة الألغام من جزء من المنطقة العازلة، على أساس أن تخصص الأرض للزراعة. وأشارت إلى أنه

على الرغم من الاحتجاجات القوية من جانب القوة قام الحرس الوطني فيما بعد بإعادة زرع ألغام في الحقل^(٥). وأبلغت كذلك بأن حكومة قبرص قد وافقت على إزالة الألغام المشار إليها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتم الوفاء بالتزام الحكومة في هذا الصدد، بالرغم من الاحتجاجات الإضافية.

١٤ - وزاد عدد انتهاكات وقف إطلاق النار زيادة ملحوظة في الأشهر الستة الماضية، ولكن القوات العسكرية على الجانبين استمرت في اظهار ضبط النفس والانضباط في هذا الصدد. وكانت معظم حوادث إطلاق النار المبلغ عنها تتعلق بحوادث لإطلاق النار عن غير قصد من جانب جنود من كلا الجانبين أو معزولة إلى تدريبات غير معلن عنها في ميدان إطلاق النار. غير أنه خلال الجزء المبكر من الفترة المستعرضة كررت الصحافة القبرصية التركية نشر تقارير عن حوادث لإطلاق النار على طول المنطقة العازلة. وفي مناسبات عديدة وبناء على التحريات كانت القوة تقرر أن الادعاءات محل البحث لا أساس لها من الصحة وتقوم بابلاغ سلطات الجانبين بذلك.

١٥ - وفيما يتعلق بالانتهاكات الجوية للمنطقة العازلة حدثت ٤ حالات تحليق فوق المنطقة العازلة و ٢٩ من الانتهاكات الأخرى بالقرب من المنطقة العازلة ارتكبها طائرات القوات التركية بينما وقع تحليقات فوق المنطقة العازلة و ٥ انتهاكات أخرى بالقرب من المنطقة العازلة ارتكبها طائرة الحرس الوطني. وفيما يتعلق بطايرة الجناح الجوي لشرطة قبرص حدث تحليق واحد فوق المنطقة العازلة وحدثت ٧ انتهاكات بالقرب من المنطقة العازلة. وبالإضافة إلى ذلك حدث ١١ تحليقاً فوق المنطقة العازلة من الجزء الشمالي للجزيرة و ٧ من الجنوب ارتكبها طائرة مدنية. وكانت طائرات مدنية أو حربية تابعة لدول أخرى مسؤولة عن ١٨ من التحليقات الأخرى. وقد احتجت القوة على جميع التحليقات فوق المنطقة العازلة. وعلاوة على ذلك احتجت حكومة قبرص لدى شخصياً على قيام طائرة محاربة تابعة للقوة الجوية لجمهورية تركيا بانتهاك الفضاء الجوي لقبرص في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وفي كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ١٩٩٤.

١٦ - وخلال الفترة المستعرضة واصلت القوات المقابلة برنامج البناء الذي تضطلع به على طول خطوط وقف إطلاق النار وخلفها مما تسبب في بعض الأحيان في زيادة التوتر. وواصل الحرس الوطني إضافة أنابيب خرسانة إلى أماكنه في عدد من المواقع وشيد ١٠ مخابئ من الخرسانة تشرف على الطريق السريع لارنكا - نيقوسيا في المنطقة الواقعة جنوب ليمانيا وشيد ٢ آخرين في المنطقة الواقعة جنوب ييري. وأضافت القوات التركية ما يزيد على ١٠٠ موقع أعدت بسرعة في منطقتها جنوب شرقى نيقوسيا وغربي مطار تيمبو وحسنت مواقعها في عدد من المناطق في جميع أرجاء منطقة الحشود العسكرية في نيقوسيا. وحضرت سلسلة من الخنادق في المنطقة العازلة لم يتم ردمها إلا بعد الحاج متكرر من جانب القوة. وكثيراً ما كان الجانبان يرفضان التعاون في تحقيقات القوة في هذه الانتهاكات ووaciala تمنعهما عن السماح بتفتيش مواقعهما أو العودة إلى الحالة العسكرية الراهنة.

١٧ - وبالرغم من استمرار احتجاجات القوة لا تزال قوارب السياحة والصيد القبرصية اليونانية تعبر الامتدادات البحرية لخطوط وقف إطلاق النار المعروفة بالخطوط الأمنية البحرية التي حددتها القوة كتدبير ...

عملية لأغراض الأمن والسلامة بالقرب من كوكينا وفاما غوستا^(٣). وتزيد هذه الانتهاكات حدة التوتر كما تشكل خطراً يحيق بالأفراد المعنيين. ولذلك فإلتني أحيث جميع الأطراف على الالتزام بضبط النفس وأطلب أن تساعد السلطات القوية في دعم هذا التدبير.

١٨ - وكما أشرت في تقريري المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٣)، فقد ظهرت تهديدات للسلامة والأمن نتيجة للصيد الذي كان يمارسه القبارصة اليونانيون في أماكن معينة من المنطقة العازلة خلال موسم صيد ١٩٩٢. وعقب الاحتجاجات المقدمة من القوة أيدت الحكومة فرض حظر على الصيد في هذه الأماكن. وبالرغم من ذلك سجل خلال موسم الصيد من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ما مجموعه ٣٨٤ انتهاكاً.

إخلاء المواقع من الأفراد

١٩ - مما يذكر أن مجلس الأمن طلب في قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) إلى السلطات العسكرية على الجانبين التعاون مع القوة في توسيع نطاق اتفاق عام ١٩٨٩ بشأن إخلاء المواقع من الأفراد ليشمل جميع قطاعات المنطقة العازلة حيث يكون كل من الجانبين على مقربة شديدة من الآخر. وفي أوائل ١٩٩٣ أحالت القوة إلى العسكريين على كلا الجانبين، وهما الحرس الوطني والقوات التركية، مقترنات تفصيلية لتنفيذ حكم المجلس في هذا الأمر. ومكذا كان لدى كل من هذه السلطات العسكرية وقت طويل للتفكير في مقترنات القوة. ومن سوء الطالع أنه لم يحدث تقدم منذ ذلك الحين بالرغم من المحاولات المتكررة التي بذلها قائد الفرقة. وقد أشار الحرس الوطني مارا إلى أنه على استعداد للقيام بمناقشات تفصيلية على مستوى رئيس الأركان للمقترحات المعنية من القوة. ومن الناحية الأخرى لم تتوافق القوات التركية على الدخول في مناقشات بشأن الموضوع. وقد أعلن قائد القوات التركية من جديد أن الموضوع بكامله "ذو طابع سياسي" ويقع ضمن اختصاص حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية. وأنه نتيجة لذلك ليس في وضع يسمح له بمناقشته مع القوة.

حمل الأسلحة والذخيرة الحية وتمارين الرمي

٢٠ - كما كرر مجلس الأمن في الفقرة ٥ من قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) إيعازاً، سبق أن أصدره لأول مرة في قراره ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، يدعو ثانية السلطات العسكرية من كلا الجانبين إلى بدء المباحثات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص دون أي مزيد من التأخير بغية الدخول في التزامات متبادلة لحظر الأسلحة أو الذخيرة الحية على طول خط وقف إطلاق النار، التي هي بخلاف الأسلحة والذخيرة التي تمسك باليد وكذلك لحظر إطلاق الأسلحة في نطاق البصر أو السمع من المنطقة العازلة. وتتجدر الإشارة إلى أن القرار ٨٨٩ (١٩٩٣) كان قد اعتمد بعد أن نظر المجلس في تقريري المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٣)، الذي وصفت في الفقرة ٧٢ منه الموقف الذي اتخذه قائد القوات التركية رداً على المحاولات التي قام بها قائد قوة الأمم المتحدة (UNFICYP) في هذا الصدد.

٢١ - وخلال فترة الولاية الحالية، بحث قائد قوة الأمم المتحدة هذه المسألة ثانية مع نظيريه، أمير الحرس الوطني وأمير القوات التركية. ورداً على ذلك، أعرب أمير الحرس الوطني عن موافقته على أن يقوم رئيس أركانه وكذلك رئيس أركان قوة الأمم المتحدة بمباحثات مفصلة. ومع أن قائد القوات التركية قد أشار إلى أن القوات المراقبة على طول خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية قد أمرت بتخفيف تمارين الرمي قرب المنطقة العازلة إلى الحد الأدنى، بيد أنه أكد الموقف الذي اتخذته القوات التركية في العام الماضي من أن الموضوع بأكمله "سياسي بطبيعته". وإنه يقع في نطاق اختصاص "حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية"، وإنه، لذلك، ليس في وضع يسمح له ببحث هذا الأمر مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

منطقة فاروشة المسورة

٢٢ - لم تقع أية أحداث في منطقة فاروشة المسورة. وما برحت قوة الأمم المتحدة ترصد المنطقة بالدقة الممكنة لضمان الحفاظ على الحالة الراهنة. بيد أن حرية قوة الأمم المتحدة في المنطقة ضمن المنطقة ما برحت مقيدة. وكما ذكر مراراً في تقاريري المقدمة إلى مجلس الأمن، تعتبر الأمم المتحدة حكومة تركيا مسؤولة عن الحفاظ على الحالة الراهنة في منطقة فاروشة المسورة^(٣). وقد أكد هذا الموقف للسلطات التركية والسلطات التركية القبرصية في مناسبات عده.

٢٣ - وتجدر الإشارة إلى أنني كنت قد ذكرت، في الفقرة ٦٤ من تقريري المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣^(٣)، بعض الصعوبات التي واجهها زوار قوة الأمم المتحدة الرسميون في الوصول إلى منطقة فاروشة المسورة. وعلى وجه التحديد، فقد أعلنت في ذاك الوقت أن الحكومة التركية قد سعت مؤخراً إلى تغيير الإجراءات الطويلة الأمد للوصول إلى منطقة فاروشة المسورة، من طرف واحد. وما برحت هذه الصعاب قائمة طيلة فترة الولاية الراهنة.

قوام القوات والإتفاق على الدفاع

٢٤ - حيث مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) جمِيعَ المعنيين على أن يلزموا أنفسهم ثانية بإجراء تخفيفات ملموسة في عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص وفي الإنفاق الدفاعي في جمهورية قبرص. ولسوء الحظ، لم يحرز أي تقدم في هذا الصدد خلال فترة الولاية الحالية.

٢٥ - وقد كتب إلى الرئيس كلاريدس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، مقدماً اقتراحاً بتجريد الجزيرة من السلاح تضمن ما يلي: حل الحرس الوطني ونقل جميع أسلحته ومعداته العسكرية ووضعها تحت حراسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص؛ وإبقاء شرطة قبرص بقوامها الحالي، مع تجهيزها بأسلحة خفيفة؛ وتحمل التكاليف الإجمالية لقوة موسعة للأمم المتحدة لحفظ السلام يكون من حقها القيام بالتفتيش؛ واستعمال عملية حفظ السلام هذه معدات الحرس الوطني الثقيلة الموضوعة تحت حراستها؛ وإيداع جميع الأموال المتوفرة من جراء حل الحرس الوطني ومن التوقف عن شراء الأسلحة في حساب تابع للأمم المتحدة، بعد حسم تكاليف عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، على أن يستعمل هذا الحساب لمنفعة كلا

الطايفتين بعد حل المشكلة القبرصية. وأشار الرئيس كلاريدس إلى أن هذا "العرض" الآتف الذكر إنما يقدم بشرط انسحاب القوات التركية من قبرص، وحل القوات القبرصية التركية ووضع أسلحتها ومعداتها العسكرية تحت حراسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأعلن السيد كلاريدس في الوقت ذاته عن اقتراحه.

٢٦ - فأعلن السيد دينكتاش أن اقتراح السيد كلاريدس غير عملي ويقصد به الدعاية، بالنظر إلى الحقائق وتاريخ الجزيرة التعيس الحديث العهد، كما أعلن، فيما يتعلق بمشروع الاتفاق الإطاري للتسوية الشاملة للمشكلة القبرصية الذي يبحث في إطار بعثة المساعي الحميدة التي أوفدتها، أن القوات التركية، غير القوات التي تبقى بموجب معاهدات الضمان والتحالف المستكملة، ستنسحب من قبرص في إطار الحل الدائم، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بنشوء ثقة متبادلة بين الشعبين في الجزيرة.

٢٧ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كتبت رسالة إلى صاحبة السعادة رئيسة وزراء تركيا أشرت فيها إلى اقتراحات السيد كلاريدس المتعلقة بتجريد الجزيرة من السلاح ودعوتها إلى إبداء آية تعليقات قد تود إبداؤها بهذا الشأن. فأبلغتني حكومة تركيا رداً على ذلك بأن الطرف المختص بتلقي مثل هذه الرسالة هو، في رأيها، زعيم الطائفة القبرصية التركية الذي يشتراك، كما أشارت الحكومة، في المحادثات ضمن إطار بعثة المساعي الحميدة التي أوفدتها على قدم المساواة مع زعيم الطائفة القبرصية اليونانية.

٢٨ - وتشير التقديرات إلى أنه يوجد في الجزء الشمالي من الجزيرة خلال السنوات الأخيرة ٣٠ ٠٠٠ فرد من القوات المسلحة التابعة لجمهورية تركيا (القوات التركية) أو دون ذلك بقليل، مما يجعل هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم تسليحاً من حيث النسبة بين عدد القوات وتعداد السكان المدنيين. وفضلاً عن ذلك، تشير الدلائل في الآونة الأخيرة إلى احتمال ازدياد عدد القوات التركية في الجزيرة. وعلاوة على ذلك، يتضح من المعلومات التي وصلت إلى علم الجمهورية أن تحسينات تدخل المعدات على التي تستعملها القوات التركية في قبرص، وهذا يتفق مع ما يحدث في أمثلة أخرى، وأن مدى هذه التحسينات غير معروف.

٢٩ - في حين يقدر أنه يوجد الآن ما يزيد عن ٢٠٠٠ فرد يوناني يضمون القوات اليونانية في جنوب قبرص (ELDYK) المنصوص عليها بموجب معاهدة التحالف لعام ١٩٦٠ وغيرهم من الأفراد الموفدين إلى قبرص بشكل مستقل عنها.

٣٠ - وما تجدر ملاحظته في هذا السياق الخطوات الثنائية التي اتخذتها مؤخراً جمهورية قبرص واليونان. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وإثر اجتماع عقد في أثينا بين الرئيس كلاريدس ورئيس الوزراء باباندريو، أُعلن عن "عقيدة دفاعية"، جديدة يشمل بموجبها "خط الدفاع" عن اليونان قبرص من الآن فصاعداً. ومن المتوقع على وجه التحديد القيام بتنسيق بين الجمهوريتين والمشاركة في التخطيط

لدفاعهما المشترك، وكذلك قيام اليونان بحماية قبرص جواً وبحراً. ومنذ ذلك الحين، أعلن عن مجموعة واسعة من الأنشطة بقصد المشاركة في التخطيط الدفاعي والاتصال والمناورات وتحسين المعدات.

٣١ - ومنذ عام ١٩٨٨، ما برحت الحكومة المتعاقبة في جمهورية قبرص تنفذ برنامجاً لحيازة الأسلحة بقصد تحسين المعدات التي يستعملها الحرس الوطني بشكل ملموس. وقد أسفر هذا عن زيادة ملحوظة في اتفاق الجمهورية على الدفاع. ففي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤، أقر مجلس النواب نفقات دفاعية لعام ١٩٩٤ بمبلغ ٢٠٥ ملايين جنيه قبرصي. وليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كان هذا المبلغ يشمل جميع البرامج والأنشطة المتوقعة. وذكر الرئيس كلاريدس، في معرض إيضاحه النهج الذي تتبعه حكومته لتعزيز المعدات وتنظيم الدفاع الوطني في قبرص، التوأمة الكبير الآتية الذكر للقوات التركية في قبرص وقدرات تركيا البحرية والجوية، بسبب قربها الجغرافي من قبرص.

٣٢ - وباختصار، أجد نفسي مضطراً إلى الإبلاغ مع الأسف بأن عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص لم يطرأ عليه أي تخفيض، وبأن التحسينات تدخل على المعدات العسكرية على جانب المنطقة العازلة، وبأن الارتفاع في مستوى الإنفاق الدفاعي في الجمهورية مستمر بلا هوادة. الأمر الذي يتناقض مع نداءات مجلس الأمن المتكررة بل وحتى في الوقت الذي تكشف فيه الجهود الرامية إلى بناء الثقة في الجزيرة.

باء - إعادة الأحوال إلى مجريها الطبيعي والمهام الإنسانية

٣٣ - عملت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص سنين عديدة مع السلطات والوكالات في كلا الجانبين لتسهيل وجود مجموعة واسعة من الأنشطة الإنسانية. وقامت برعاية الاتصالات بين الطائفتين وشجعت السلطات على إعادة الأحوال الطبيعية لأفراد كلتا الطائفتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث مزيد من التقدم في إقناع كلا الجانبين، رغم تحفظاتهما الأولية، على التعاون بصورة أوسع فيما يتعلق بالخدمات الإنسانية الأساسية وفي مجال تعزيز الاتصال بين الناس. وفي هذا السياق، ماتزال نقطة التبادل التابعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الموجودة في فندق ليdra بالاس تعمل بشكل سلس، وفيما يلي بعض التطورات الأخيرة:

(أ) تقوم سيارات الاسعاف التركية القبرصية الآن، مصحوبة بالشرطة المدنية التابعة للقوة ومزودة بلوحات ترخيص مؤقتة، بعبور المنطقة العازلة بصورة مباشرة من نقطة المنشأ في الجزء الشمالي من الجزيرة إلى المستشفيات في الجزء الجنوبي منها والعودة. واستفادت الطائفتان كلتاها من هذا الإجراء الجديد. وجرت لغاية الآن ١٤ عملية إجلاء طبي لمرضى من القبارصة اليونانيين و ٦ عمليات إخلاء طبي لمرضى من القبارصة الأتراك.

(ب) يمكن فرع الشؤون الإنسانية التابع للقوة، لأول مرة، من تنظيم اجتماعات بين الطائفيين حضراها مسؤولون كبار معنيون بالشؤون الإنسانية من كلا الجانبيين. ويتعين التشجيع على إجراء هذه الاتصالات المباشرة باعتبارها مضيدة في كسر الحاجز وتهيئة مناخ من التعاون والطيب؛

(ج) وثمة نجاح هام آخر وهو اقامة يوم تبرع بالدم بمشاركة الطائفيين تخللته مناسبة رياضية عقدت في جنوب نيقوسيا. وقد نظمت هذه المناسبة الشرطة المدنية الاسترالية التابعة للقوة وحضرها ١٥٠ من القبارصة الأتراك الذين جاءوا إلى الجنوب لإحياء هذا اليوم، وهو أكبر عدد منذ سنين طويلة. ومن المزمع اقامة مناسبة أخرى في المستقبل القريب ويستضيفها هذه المرة القبارصة الأتراك؛

(د) وأقيمت أيضاً اتصالات بين جمعيات الأطفال المعوقين في كلا الجانبيين. وجرى لغاية الآن عدد من اللقاءات عند نقطة التبادل، ومن المزمع إقامة اتصالات وأوجه تعاون مباشرة أخرى؛

(هـ) ومايزال فندق قصر ليdra يتخد كمقر لعقد اجتماعات ومؤتمرات وغيرها من الأنشطة التي تشمل الطائفيين من حين آخر. وتتجدر الإشارة إلى زيادة وتيرة الاجتماعات بين منظمات الشباب من كلا الجانبيين.

٣٤ - ويبلغ عدد القبارصة اليونانيين الآن في الجزء الشمالي من الجزيرة ٥٣٥ نسمة يعيش منهم ٥٣٢ في شبه جزيرة كرباس والـ ٣ الباقون في كيرينيا. وقد ظلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تزودهم بالمساعدة الإنسانية، ناقلة إليهم المواد الغذائية والإمدادات الأخرى المقدمة من حكومة قبرص ومتوسط عمر هؤلاء القبارصة اليونانيين هو الآن ٦٦ عاماً.

٣٥ - وأدى إصرار السلطات القبرصية التركية على فحص الكتب الدراسية الموجهة إلى المدارس القبرصية اليونانية في شبه جزيرة كرباس فحصاً دقيقاً إلى حدوث تأخير شديد أدى تسلیم هذه الكتب إلى مقصدتها النهائي. وإنني أدعو السلطات القبرصية التركية لإعادة النظر في هذا الإجراء وفي اشتراطهم في تحقيقه بفحص هذه الكتب المدرسية.

٣٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في إجراء مقابلات مع القبارصة اليونانيين الذين طلبوا "النقل الدائم" إلى الجزء الجنوبي من الجزيرة، بغية التتحقق من كون الانتقال طوعياً. وقد حدثت عمليات نقل من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتنقل ٢ قبارصة أتراك بصورة دائمة من الجنوب إلى الشمال. كما سهلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص زيارة قام بها قبارصة يونانيون من شبه جزيرة كرباس للجزء الجنوبي من الجزيرة.

٣٧ - واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص القيام بزيارات دورية للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة وساعدت على ترتيب زيارات لم شمل الأسر للقبارصة الأتراك في نقطة التبادل التابعة للقوة في فندق ليdra بالاس.

٣٨ - ويبلغ الآن عدد الموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة ٢٣٥. وقد واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مساعدتهم على الاتصال بالموارنة الذين يعيشون في أماكن أخرى في الجزيرة وسهلت تسليم المواد الغذائية والإمدادات الأخرى المقدمة إليهم من حكومة قبرص.

٣٩ - وفي الجزء الأخير من نيسان/أبريل ١٩٩٤، تلقت القوة من أعضاء الجالية القبرصية التركية ادعاءات مفادها أنه في الفترة من ٧ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قامت الشرطة في الجزء الجنوبي من الجزيرة في خمس حوادث تقريباً، باعتقال ٢٢ من القبارصة الأتراك الموجودين هناك، وضربتهم وأرسلتهم بالقوة عبر المنطقة العازلة إلى الجزء الشمالي من الجزيرة. وفي الفترة الواقعة بين منتصف نيسان/أبريل و ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، أجرت الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة تحقيقاً بهذه الادعاءات وذلك من خلال إجراء مقابلات مع ١٤ من الضحايا الـ ٢٢ المزعومين، واجراء فحوص طبية لهم. واستناداً للمعلومات التي تحصلت لدى الشرطة المدنية التابعة للقوة من خلال هذه العملية، توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك مواد كافية تؤيد ظاهرياً جدارة الادعاءات المثارة بالتصديق. وقد أحالت قوة الأمم المتحدة إلى حكومة قبرص التقارير الكاملة للشرطة المدنية التابعة للقوة، وتعهدت الحكومة بالعودة إلى قوة الأمم المتحدة بعد النظر ملياً في المسألة.

٤٠ - وما زال قرية بايلا المختلطة السكان، الواقعة في المنطقة العازلة تحظى باهتمام قوة الأمم المتحدة. وازداد تواجد الشرطة المدنية التابعة للقوة فيها. والحالة في القرية هادئة عموماً وتسير الحياة فيها بشكل رتيب. وقد شهدت فترة الولاية الحالية حدوث تقدم في مجالات عديدة من حياة القرية. أولاً، انتهت حالة التمييزية الطويلة العهد التي لم تكن تخصص فيها أية قطع من أراضي هالي (وهي أراضي أميرية تملكها الدولة) للمقيمين من القبارصة الأتراك في بايلا، إذ تم تخصيص قطعة أرض كبيرة للجالية القبرصية التركية في بايلا لاستخدامها كملعب رياضي. ومن المتوقع الآن أن تقرن الطلبات المقدمة من فرادى المقيمين القبارصة الأتراك في بايلا لتخصيصهم بقطع من أراضي هالي، بعد تجهيز الطلبات من خلال قوة الأمم المتحدة. بحصولهم على المخصصات المرغوبة من الأرضي. ومن المأمول فيه أن يواصل جميع المعنيين اتباع نهج واقعي في هذه المسألة. ثانياً، انتهت الحالة الطويلة العهد التي لم تكن توفر فيها إمدادات كافية من الكهرباء لمنازل القبارصة الأتراك في بايلا، إذ تم اتخاذ ترتيب واقعي بمشاركة جميع المعنيين.

٤١ - ومن المؤسف أن نقطة التفتيش التابعة للشرطة القبرصية الموجودة على طريق لارنكا - بايلا على مشارف المنطقة العازلة، والتي ما فتئت تعرقل اقتصاد القرية من جميع جوانبه، لم ترفع لغاية الآن. وفي الوقت نفسه باتت نقطة التفتيش تعمل مؤخراً بوتيرة أخف من الماضي. ولوحظ حدوث زيادة في عدد

السياح الزائرين للقرية. وهناك أيضا نقطة تفتيش عناصر الشرطة القبرصية التركية موجودة على الجانب الشمالي من القرية على مشارف المنطقة العازلة على الطريق الواصل بين بايلا وبيرغاموس.

٤٢ - ومن المؤسف للغاية أنه لم يتم التوصل لغاية الآن أيضا إلى وضع حد لانتهاك الوضع الراهن الناشئ عن إقامة لافتة سياسية مؤخرا فوق المقهى القبرصي اليوناني في ساحة القرية رسم عليها العلم الوطني اليوناني، وذلك انتهاكا لنظام أعلام القرية المتفق عليه. ووافق الجانب القبرصي اليوناني، بناء على احتجاج من قوة الأمم المتحدة، بإزالة العلم/اللافتة. إلا أن هذا لم ينفذ بعد.

٤٣ - وأعربت حكومة قبرص للأمم المتحدة مرة أخرى، خلال فترة الولاية الحالية، عن قلقها من تواصل تغيير الأسماء الجغرافية وأسماء الأماكن في الجزء الشمالي من الجزيرة. وأعلنت الحكومة أيضا أنه، انتهاكا لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، حول دير أبوستولوس فارنافاس (القديس بربابا) إلى متحف لأنثار العصور القديمة يضم معروضات من المجموعتين الخصصتين المعتمدتين للسيدين د. حجبرودروم، و. زافوس ومن مخزونات موقع سلامس الأخرى. كما أعلنت الحكومة أن كنيسة قرية ليفينيرا حولت إلى جامع. وقد وجه انتباه السلطات القبرصية التركية إلى هذه الأمور المثيرة للقلق.

٤٤ - وقد تركز اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قبرص خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز التعاون بين الطائفتين في مجالات عديدة. وتم تعزيز أنشطة المفوضية خطوة أخرى بالزيارات المتبادلة والأنشطة المشتركة فيما بين الفنانين والتقنيين في كلتا الطائفتين. وشعرت لجنة التخطيط في كلتا الطائفتين بضرورة إقامة لجان فرعية بشأن ميادين متخصصة في إطار مجال عام معين واستخدمت هذه الطريقة لتوسيع مشاركة الطائفتين لتشمل عددا أكبر من الأشخاص. ويجري حاليا تنفيذ نتائج دراسات الجدوى في مجال الصحة العقلية ورعاية المسنين في الطائفة. وأقيمت مناسبات خاصة تتصل بمبادرات مختلفة من التعاون بين الطائفتين شارك فيها أشخاص من مشارب مختلفة من سائر أنحاء قبرص.

٤٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصنه منسق الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في منظومة الأمم المتحدة، العمل مع الوكالات المتخصصة للتشجيع على تخطيط مشاريع تشمل الطائفتين. كما قدم الدعم للعمل المتصل بالجهود الرامية لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة في قبرص بتوفير التمويل الكامل للأفرقة التقنية التي اضطلعت بدراسات عن إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي، ومنطقة فاروشة المسورة، تحت إدارة الأمم المتحدة.

رابعا - اللجنة المعنية بالمنفوقدين

٤٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت اللجنة المعنية بالمنفوقدين في قبرص ثلاث دورات (من السادسة والسبعين إلى الثامنة والسبعين)، تضمنت ما مجموعه ١٢ جلسة. حضر ثمانى منها ثلاثة من أعضاء اللجنة ومساعديهم، وحضر أربعا منها ثلاثة أعضاء فقط.

٤٧ - وكما ذكرت في تقريري الأخير^(٣)، وجهت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ رسالة لكلا الزعيمين أكدت فيها قلقى العميق إزاء عدم إحراز تقدم وشددت على ضرورة إعراب الطائفتين على وجه السرعة عن عزمها على دعم عمل اللجنة. ودعت كلاباً الزعيمين إلى دعم توصيتين هامتين للغاية هما:

(أ) ينفي لكلا الجانبيين أن يقدم إلى اللجنة جميع القضايا التي تخصه دون مزيد من التأخير؛

(ب) ينفي للجنة أن تتوصل بسرعة إلى توافق في الآراء بشأن المعايير التي ينبغي تطبيقها لاختتام تحقيقاتها.

٤٨ - ووجهت رسالة أخرى إلى كلاباً الزعيمين في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، وأشارت فيها إلى أنه رغم إحراز بعض التقدم بشأن تقديم القضايا إلى اللجنة، فإنه لم يتم بعد استيفاء الهدفين المبينين في رسالتى المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وأكدت ضرورة تحقيق هذين الهدفين دون تأخير.

٤٩ - وقد استمر تقديم الحالات على الرغم من بعض الصعوبات الفنية. وأجريت في نيقوسيا وجنيف مناقشات موضوعية مع كلاباً الجانبيين فيما يتعلق بالمسألة الأساسية للمعايير التي ستطبق في اتخاذ قرارات بشأن الحالات. ولا مندوحة عن التوصل سريعاً إلى اتفاق شامل وعملي بشأن هذه المعايير. وإذا لم يحدث ذلك، فمن الصعب معرفة كيف يمكن للجنة المعنية بالمنفوقدين الوفاء بالغرض الذي انشئت من أجله.

٥٠ - واقتراح استعراض الحالة عند منتصف العام وتقييم مدى ما يستحقه عمل اللجنة من دعم متواصل من جانب الأمم المتحدة.

خامساً - الجوانب المالية

٥١ - إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى، أي من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فمن الجدير بالذكر أن ولاية القوة سوف تنتهي قبل أسبوعين من انتهاء السنة المالية للأمم المتحدة. وفي هذه الظروف، ولغرض تسهيل الإجراءات المالية والادارية للقوة وتبسيطها، يطلب أن يقوم مجلس الأمن، على أساس استثنائي، وفي هذه الحالة وحدها، بتتمديد ولاية القوة لمدة ٦ أشهر و ١٦ يوماً، أي من ١٦ حزيران/يونيه إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بحيث يصبح انتهاء الولاية مزامناً لانتهاء السنة المالية.

٥٢ - في حالة موافقة مجلس الأمن على تمديد ولاية القوة على النحو الموصى به في الفقرة ٥١ أعلاه، فإن تكلفة البقاء على القوة لمدة ستة أشهر ونصف أخرى تقدر بمبلغ ٢٥,٣ مليون دولار على النحو المفصل في مرفق هذا التقرير. وإنني أوصي الجمعية العامة بأن تعتبر تكاليف القوة للمدة التي تلي ١٥

حزيران/يونيه ١٩٩٤، والتي لا تغطيها التبرعات، بوصفها من نعمات المنتظمة وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة وأن تقيد الاشتراكات التي ستجيئ من الدول الأعضاء لحساب القوة الخاصة.

سادسا - المساعي الحميدة للأمين العام

٥٣ - طلب مجلس الأمن إلى في قراره ٨٩٨ (١٩٩٢) أن أقدم، بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤ تقريراً عن نتيجة جهودي الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بمنطقة فاروسا المسيّحة ومطار نيقوسيا الدولي. وقد قدمت إلى المجلس تقريراً أولياً بشأن هذا الموضوع (S/1994/262) في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤. ورحب مجلس الأمن في القرار ٩٠٢ (١٩٩٤) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٤ بالتقدير المذكور آنفاً، وأكّد على الحاجة إلى إبرام اتفاق بشأن المسائل الأساسية في تنفيذ تدابير الثقة وطلب أن أقدم تقريراً إضافياً بنهایة آذار/مارس. وعليه فقد قدمت في ٤ نيسان/أبريل تقريراً آخر إلى المجلس (S/1994/380). وفي رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/414)، أبلغني رئيس مجلس الأمن بجملة أمور منها أن أعضاء المجلس يؤيدون النهج الذي اتبعته وأكّد على الحاجة إلى إبرام اتفاق قبل نهاية نيسان/أبريل بشأن تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة على الأساس الذي اقترحه ممثلي في محادثات التقارب بين وجهات النظر التي جرت مع الطائفتين في قبرص. وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤ قدمت إلى مجلس الأمن التقرير الكامل (S/1994/629)، عن الجهود التي كان المجلس قد طلب إلى أن أبذلها في قراره ٩٨٨ (١٩٩٣).

سابعا - ملاحظات

٥٤ - شمل تقريري الأخير إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/629) إلى حد بعيد نتائج الجهود التي بذلتها في سياق بعثة مساعي الحميدة. ولن أكرر هنا الخيارات التي قدمت إلى المجلس في ذلك التقرير، إلا لتأكيد ما جاء في جميع تلك الخيارات، فيما عدا الخيار الأول، بأنه سيكون من الضروري البقاء على القوة من أجل المحافظة على السلم على الجزيرة وتهيئة مناخ يفضي إلى صنع السلم بنجاح.

٥٥ - وفي هذه الظروف السادسة، أعتقد أن استمرار وجود القوة على الجزيرة يظل أمراً لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددتها مجلس الأمن. وعليه، أوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة حتى نهاية عام ١٩٩٤، على النحو الموصى به في الفقرة ٥١ أعلاه. ووفقاً للممارسة المتبعة، أجريت مناقشات بشأن هذه المسألة مع الأطراف المعنية وسوف أقدم تقريراً إلى المجلس بشأن هذه المشاورات حال اكتمالها.

٥٦ - ومن المؤسف أن أذكر أنه لم تعقد مناقشات متزامنة تفصيلية بين القوة والسلطات العسكرية لكلا الطرفين بشأن استمرار احتجاز العزل من السكان وبشأن حظر الذخيرة الحية والأسلحة خلاف تلك المحمولة باليد وإطلاق النار على مسافة تسمح بمشاهدتها أو سماعها من منطقة العزل، وذلك بسبب الموقف الذي اتخذته القوات التركية. وللسبب ذاته، لا تزال هناك صعوبات فيما يتعلق بالوصول إلى

فاروشة. وسوف تضاعف القوة جهودها لاشراك القوات التركية وآخرين في مناقشات عملية بشأن هذه المسائل العسكرية الهامة وبشأن اعادة اقرار الترتيبات العملية التي تأخرت طويلا فيما يتعلق بالوصول إلى فاروشة وسوف أقدم تقريرا إلى المجلس بشأن هذه المسائل في الفرصة القادمة. وما يدعو إلى القلق الشديد عدم احراز تقدم في هذه المجالات وفي الجهود الرامية إلى تخفيض حجم القوات على الجزيرة، وخاصة إذا ما أخذ ذلك في سياق غياب الارادة السياسية الذي صودف مؤخرا في ما بذل من جهود للتوصيل إلى اتفاق بشأن تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة.

٥٧ - وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرى للحكومات المساهمة بقوات وبشرطه مدنية القوة لما قدمته من دعم وطيد لعملية حفظ السلام الهامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأعرب أيضاً عن شكري للحكومات التي قدمت تبرعات من أجل تمويل القوة، وخاصة ما كان منها استجابة للنداءات الأخيرة لتقديم التبرعات من أجل تمويل القوة قبل ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، عندما كانت تعول بالكامل عن طريق التبرعات. وإنني آمل في أن تواصل الحكومات اظهار سخائنا في هذا الصدد.

٥٨ - وفي الختام، أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، السيد جو كلارك، ونائب ممثلي الخاص، السيد غوستاف فيصل، ولقائد القوة، اللواء مايكل مينيهان، وللأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة الذين واصلوا الأضطلاع بكفاءة وتقان بالمسؤوليات الهامة والصعبة التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

الحواشى

- (١) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والثلاثون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الوثيقة ١٢٤٢٧٥ S والحاشية ٥٧.

(٢) انظر A/47/1001.

(٣) .S/26777

(٤) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والثلاثون، ملحق نيسان/ابril وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٣، الوثيقة ١٥٨١٢ S، الفقرة ١٤.

(٥) انظر S/24050.

(٦) انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الأربعين، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، الوثيقة ١٧٦٥٧ S، الفقرة ١٩.

(٧) انظر S/18880.

مرفق

قمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرصموجز تقديرات الكلفة لستة أشهر ونصف
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)المبلغ

| | | |
|--------------|------|--|
| ١٢٤٨٠ | - ١ | تكليف الأفراد العسكريين |
| ٢٥٦٠ | - ٢ | تكليف الأفراد المدنيين |
| ٨٩٠ | - ٣ | أماكن العمل / الإيواء |
| ٤٤٠ | - ٤ | إصلاحات المباكل الأساسية |
| ١٦٥٠ | - ٥ | عمليات النقل |
| ١٠٠٠ | - ٦ | العمليات الجوية |
| - | - ٧ | العمليات البحرية |
| ٢٩٠ | - ٨ | الاتصالات |
| ٢٨٠ | - ٩ | معدات أخرى |
| ٤٩٧٠ | - ١٠ | الوازن والخدمات |
| - | - ١١ | الوازن والخدمات المتصلة بالانتخابات |
| - | - ١٢ | البرامج الإعلامية |
| - | - ١٣ | برامج التدريب |
| - | - ١٤ | برامج إزالة الألغام |
| - | - ١٥ | تقديم المساعدة لنزع السلاح والتسيير |
| ٢٠ | - ١٦ | الشحن الجوي والبري |
| ٤٠ | - ١٧ | نظام المعلومات الإدارية المتكامل |
| ٢١٠ | - ١٨ | حساب الدعم لعمليات حفظ السلام |
| ٤٨٠ | - ١٩ | الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |
| <u>٢٥٣٠٠</u> | | <u>المجموع</u> |

